

ماذا يجب أن تعرف عن اتفاقية الإطار؟

أجبرت الأونروا بتاريخ 14 تموز 2021 على توقيع اتفاقية الإطار مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل استئناف الأخيرة تقديم المساعدات لها.

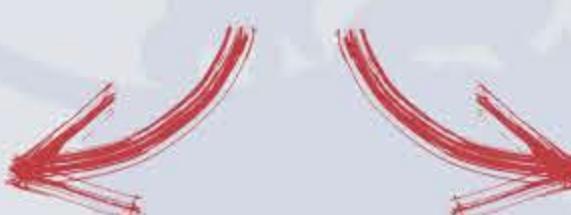
تنهى اتفاقية الإطار القانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وإجراءات الأمم المتحدة ونظام الأونروا نفسها بما يغير من طبيعة الأونروا من **وكالة تقديم المساعدات الإنسانية للأجئين إلى وكالة أمنية تخدم الدول المانحة**.

كيف تمس الاتفاقية حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني؟

تفرض الاتفاقية شروطاً تعزز سياسة الولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل، والتي تهدف إلى تصفيه قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال اتباع **معايير القانون الأمريكي للإرهاب** لتحديد المؤهلين لتلقي المساعدات الإنسانية.



التدخل في المناهج الفلسطينية
لجعله يتناسب مع الفهم الصهيوني-
إسرائيلي للتسامح والسلام
واللامسامية.



إجراء فحص أمني لموظفي
الأونروا وللمستفيدين من
خدماتها والموردين.



حجب وحذف حقائق: مثل الغاء حدود فلسطين التاريخية، وعدم ذكر الاستيلاء على فلسطين وارتكاب المذابح من قبل الميليشيا الصهيونية.



استبعاد كل من له علاقة بجيش التحرير الفلسطيني أو فصائل المقاومة المصنفة ارهابية من تلقي خدمات الأونروا.

اخفاء حقائق: مثل عدم وصف الجدار بأنه جدار فصل عنصري، وعدم ذكر الشهداء والأسرى والقمع الإسرائيلي.



مراقبة كتابات وتصريحات الموظفين/ات خصوصاً على وسائل التواصل الاجتماعي.



انكار حقائق: مثل أن حيفا ويافا وعكا وعسقلان مدن ساحلية فلسطينية.



اجبار الأونروا على رفع تقارير دورية لأميركا والدول المعنية عن الاشخاص غير المؤهلين.



فرض مصطلحات ومعلومات مضللة: مثل القدس الشرقية بدل القدس، وال الحرب العربية الاسرائيلية بدل النكبة الفلسطينية.



اجبار الأونروا على التواصل مع الدول المضيفة (بما فيها اسرائيل) للاستفسار عن الأشخاص المتهمين بالإرهاب.



الفرض شرط سياسة على التسويف.. لا لتحويل الأونروا إلى وكيل أمني
العودة حق وإرادة شعب



الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

